

نظام الإفصاح عن الذمة المالية لموظفي السلطة التنفيذية بالولايات المتحدة

نص تم تحديثه يوم 7 سبتمبر/أيلول 2012

عرض عام

يكون مطلوباً من جميع الأشخاص الذين يعملون في أرفع المناصب بفروع الحكومة الثلاثة، سواء كانوا يشغلون هذه المناصب بالتعيين أو بالانتخاب، أن يقدموا تقريراً للإفصاح عن الذمة المالية الشخصية عند توليهم المنصب الرفيع، ويكون عليهم تقديم مثل هذا التقرير سنوياً بعد ذلك وعند تركهم لهذا المنصب، وذلك وفقاً لقانون "الأخلاقيات في الحكومة" لعام 1978. وتكون هذه التقارير متاحة لعامة الناس عند الطلب، ويكون بعضها متاحاً أيضاً على الإنترنت.

وهناك أيضاً نظام إضافي للإفصاح عن الذمة المالية ولكنه نظام سري، إذ يكون مطلوباً من الأشخاص الذين يعملون في مناصب دون المناصب رفيعة المستوى، والذين يؤدي أدائهم لمهامهم إلى وجود مخاطر أكبر تتعلق بتعارض المصالح (مثل: التعاقد والمشتريات وبرامج المزايا الفدرالية والتدقيق المحاسبي) أن يقدموا للوكالات التي يعملون بها تقارير أقل تفصيلاً للإفصاح عن الذمة المالية. ولا تكون هذه التقارير متاحة لعامة الناس، ولكن تتم مراجعتها من قبل الوكالات التي يعمل بها هؤلاء الأشخاص للتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح.

ويتم تقديم حوالي 28,000 تقرير إفصاح عن الذمة المالية في السلطة التنفيذية كل عام، وتكون هذه التقارير متاحة لعامة الناس، كما تتلقى السلطة التنفيذية كل عام حوالي 360,000 تقرير إفصاح عن الذمة المالية تكون سرية.

وتقوم الإدارة أو الوكالة التابعة للسلطة التنفيذية والتي يعمل بها الشخص مقدم تقرير الإفصاح عن الذمة المالية بمراجعة كل من تقارير الإفصاح عن الذمة المالية التي تكون متاحة لعامة الناس وتلك التي تكون سرية، ويكون الهدف الأساسي من هذه المراجعة هو تحديد أي تعارض محتمل في المصالح أو أي تعارض يكون موجوداً بالفعل. ويتحدد التعارض في المصالح عن طريق تطبيق القيود المتضمنة في قوانين أو معايير معينة في إطار الواجبات والمسؤوليات الرسمية للشخص،

وعندما تشير المعلومات في تقرير ما إلى احتمال حدوث تعارض في المصالح مع تلك المهام والمسؤوليات، تعمل جهة التوظيف مع الشخص المعني لتحديد الخطوات المناسبة التي يجب عليه أو عليها اتخاذها من أجل تجنب الانخراط في أي نشاط رسمي أو خاص يؤدي إلى تغيير الوضع من احتمال حدوث التعارض إلى حدوثه بالفعل، ويجوز أن تشمل هذه الخطوات ما يلي: تصفية أحد الأصول أو الاستقالة من منصب خارجي أو إنهاء نشاط خارجي أو الامتناع عن القيام بأعمال رسمية معينة أو تغيير التكاليفات أو المهام الرسمية أو التنازلات الخطية، كما يجوز للشخص إنشاء صندوق ائتماني يتنازل بموجبه عن إدارة كافة الأصول المشمولة في الصندوق لوكيل يتولى هذه المهمة نيابة عنه (blind trust)، وذلك لتفادي تعارض المصالح، إلا أن ذلك لا يكون مطلوباً على الإطلاق.

إن الغرض الرئيسي من تقارير الإفصاح عن الذمة المالية في السلطة التنفيذية هو القيام بشكل استباقي بتحديد التعارض في المصالح ومنعه، وذلك بدلاً من الكشف عن الإثراء غير المشروع. ومع أن تقارير الإفصاح عن الذمة المالية ليست بيانات عن القيمة الصافية لمقدميها، إلا أنه عندما تشير المعلومات الواردة في تلك التقارير إلى حدوث تعارض في المصالح بالفعل، يتم إحالة هذا الأمر إلى السلطات المعنية من أجل إجراء المزيد من التحقيقات، واحتمال الملاحقة القضائية و/ أو توقيع عقوبات إدارية. ويعتبر تقديم بيانات كاذبة في تقرير الإفصاح عن الذمة المالية جريمة.

فئات الإبلاغ

تتطلب التقارير التي تكون متاحة لعامة الناس الإبلاغ عن المعلومات التالية بصفة عامة (بمجرد استيفاء الحد الأدنى من المبالغ):

- كل أصل من الأصول الفردية التي يتم الاحتفاظ بها لتحقيق إيرادات، ومؤشر يدل على قيمتها حسب فئة المبلغ.
- كل مصدر من مصادر الدخل الوارد من الاستثمار، ونوع الدخل وكميته حسب فئة المبلغ.
- كل مصدر من مصادر الدخل المكتسب ومبلغه بالضبط.
- كل التزام مالي (مدون حسب الجهة الدائنة) والمبلغ المستحق حسب فئة المبلغ.

- الهدايا والمبالغ التي يتم تسديدها عن تكاليف السفر، مدونة حسب المصدر، بما في ذلك القيمة أو المبلغ.
- المشتريات والمبيعات والتبادلات المتعلقة بأصول معينة، مدونة حسب تاريخ المعاملة وفئة المبلغ.
- كل منصب تم تقلده خارج الحكومة (مسؤول، مدير، وصي، شريك، موظف، الخ..) وتواريخ شغل كل منصب.
- أي ترتيبات مستمرة مع صاحب عمل سابق أو حالي أو أي اتفاق بخصوص الحصول على وظيفة في المستقبل وشروط ذلك الاتفاق أو تلك الترتيبات.
- بالنسبة للأفراد مقدمي التقارير لأول مرة، كتابة اسم كل عميل رئيسي قام الفرد مقدم التقرير بتقديم خدمات شخصية له.
- بالنسبة لبعض هذه المتطلبات، يجب على الفرد مقدم التقرير تقديم نفس المعلومات بالنسبة للزوجة والأطفال الذين يقوم بإعالتهم. وكذلك فإن هناك بعض الاستثناءات البسيطة بالنسبة لكل من هذه المتطلبات.

للتبليغ عن فئة المبلغ، يستخدم مقدمو هذه التقارير نموذج يوجد به مربع يحدد المدى الذي يقع المبلغ في نطاقه، ويقوم مقدمو التقارير بالتأشير على أحد هذه المربعات والتي تبدأ قيمة فئات الأصول المبينة فيها، على سبيل المثال، بـ "لا شيء أو أقل من 1,000 دولار أمريكي"، و "1,001 دولار إلى 15,000 دولار"، و "15,001 دولار - 50,000 دولار"، و "50,001 إلى 100,000 دولار"، وهكذا وصولاً إلى آخر فئة وهي "أكثر من 50,000,000 دولار". وتختلف المبالغ المحددة داخل الفئات بالنسبة للإبلاغ عن كل من قيمة الأصول، وقيمة الدخل الوارد من الاستثمار، وقيمة المعاملات.

المراجع

- الأساس القانوني لنظم الإفصاح عن الذمة المالية: قانون الولايات المتحدة 5، ملحق القسم 101 وما بعده

<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/USCODE-2009-title5/html/USCODE-2009-title5-app-ethicsing-title1.htm>

- اللوائح التنفيذية للنظام المتاح لعامة الناس: قانون اللوائح الفدرالية 5، الجزء 2634
<http://ecfr.gpoaccess.gov/cgi/t/text/text-idx?c=ecfr&sid=cbc7425f9cf4949f6e219b8737e5b2b2&rgn=div5&view=text&node=5:3.0.10.10.8&idno=5>
 - بالنسبة للنظام السري: قانون اللوائح الفدرالية 5، الجزء 2634، القسم الفرعي I
<http://ecfr.gpoaccess.gov/cgi/t/text/text-idx?c=ecfr&sid=cbc7425f9cf4949f6e219b8737e5b2b2&rgn=div5&view=text&node=5:3.0.10.10.8&idno=5#5:3.0.10.10.8.9>
 - النموذج رقم OGE 278 لتقرير الإفصاح عن الذمة المالية الذي يكون متاحاً لعامة الناس والعائد لمكتب الأخلاقيات الحكومية
<http://www.oge.gov/Forms-Library/OGE-Form-278--Public-Financial-Disclosure-Report/>
 - النموذج رقم OGE 450 لتقرير الإفصاح عن الذمة المالية الذي يكون سرياً والعائد لمكتب الأخلاقيات الحكومية
<http://www.oge.gov/Forms-Library/OGE-Form-450--Confidential-Financial-Disclosure-Report/>
 - دليل المرشح والوافد الجديد، الدليل 278
<http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Public-Financial-Disclosure-278/Nominee-and-New-Entrant-278-Guide/Nominee---New-Entrant-278-Guide/>
 - الإفصاح عن الذمة المالية الذي يكون متاحاً لعامة الناس: مرجع للقائمين بالمرجعة
<http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Docs/Financial-Disclosure-Guide/>
 - دليل الاتفاق الأخلاقي للمرشح لمنصب يتطلب موافقة مجلس الشيوخ (PAS Nominee)
[http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Docs/PAS-Nominee-Ethics-Agreement-Guide-\(PDF\)/](http://www.oge.gov/Financial-Disclosure/Docs/PAS-Nominee-Ethics-Agreement-Guide-(PDF)/)
- إجراءات مراجعة تقارير الإفصاح عن الذمة المالية لمنع التعارض في المصالح بالنسبة لكبار مسؤولي السلطة التنفيذية

1. يقوم المرشح المحتمل بتقديم نموذج الإفصاح عن الذمة المالية

- 0 يقوم كل فرد ينظر رئيس الجمهورية في تعيينه في منصب بالسلطة التنفيذية يتطلب موافقة مجلس الشيوخ بتقديم نسخة من تقرير الذمة المالية، ويعتبر ذلك تقليداً معمولاً به.

2. المراجعة الفنية

- 0 تمهد المراجعة الفنية الطريق للقيام بعملية المراجعة المعنية بالبحث عن احتمال وجود أي تعارض في المصالح، إذ تساعد المراجعة الفنية على ضمان قيام مقدم التقرير بالإبلاغ عن جميع المعلومات ذات الصلة بحيث يمكن القيام بمراجعة كاملة لاحتمال وجود تعارض في المصالح.
- 0 تتعاون الوكالة التي قد يعمل بها الفرد المرشح للوظيفة مع مكتب الأخلاقيات الحكومية من أجل مراجعة النموذج للتأكد من أنه كامل، ومتسق، ودقيق من الناحية الفنية. وعادة ما تعمل الوكالة خلال هذه المرحلة مع الفرد المذكور وتطرح عليه مجموعة متنوعة من الأسئلة لاستيضاح البيانات المقدمة في التقرير ومساعدته للتأكد من الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بشكل سليم.
- 0 ويراجع مكتب الأخلاقيات الحكومية والوكالة أيضاً المصادر المتاحة علناً مثل المواقع المالية الإلكترونية وأدوات البحث والمواقع الإلكترونية الحكومية، ويكون الهدف من ذلك هو فهم طبيعة المقتنيات المالية لمقدم التقرير لأن كل أصل من الأصول له متطلبات إفصاح مختلفة، وتستخدم هذه المعلومات أيضاً في عملية المراجعة المتعلقة بالتعارض في المصالح (أنظر العنوان التالي).
- 0 وعلى نحو مشابه، قد تدفع معلومات الخلفية المتاحة علناً عن الشخص مقدم التقرير المراجع إلى طرح أسئلة إضافية على الفرد مقدم التقرير.

3. المراجعة الخاصة بالتعارض في المصالح

- 0 تتمثل الأسئلة الأساسية التي توجه عملية مراجعة التعارض في المصالح فيما يلي:

■ هل ستتعارض مقتنيات الشخص أو أنشطته مع قدرته على الاضطلاع

بشكل كامل بالمسؤوليات والمهام الرسمية للمكتب الذي يتم النظر في

تعيينه/ تعيينها فيه؟

■ هل تخضع الوظيفة الخاصة التي يشغلها الشخص حالياً أو الأنشطة الخاصة

التي يمارسها حالياً إلى الحظر أو إلى قيود بعد توليه المنصب الذي تم

ترشيحه لتوليه؟

0 تتم الإجابة على هذه الأسئلة عن طريق تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتعارض

في المصالح وبغيره من الأخلاقيات، ولا تعتمد هذه المراجعة على وجهة النظر

الشخصية للمراجع بالنسبة لتحديد ما قد يشكل تعارضاً في المصالح.

4. الاتفاقية الأخلاقية

0 فور تحديد التعارض المحتمل في المصالح، تعمل الوكالة ومكتب الأخلاقيات

الحكومية مع الفرد المرشح لتحديد الخطوات التي يجب عليه اتخاذها في حال تعيينه

أو تعيينها، وذلك من أجل تفادي التعارض مع المصالح المالية، والمناصب

الخارجية، والعلاقات، والأنشطة الواردة بالتقرير.

0 وقد تشمل الخطوات المطلوب من الفرد المرشح اتخاذها خطوة واحدة أو مجموعة

من الخطوات التالية: تصفية الأصول المتعارضة، الاستقالة من المنصب، وضع

قيود تحدد ممارسة الشخص لأنشطة خارجية معينة، اتفاق عام للامتناع عن اتخاذ

إجراءات في أمور معينة محددة قد يواجهها الشخص في حال تعيينه، و/ أو الاتفاق

على طلب تنازل في ظروف معينة محدودة. وقد يكون الإجراء متاح هو إنشاء

صندوق انتماني يتنازل الشخص بموجبه عن إدارة كافة الأصول المشمولة في

الصندوق لوكيل يتولى هذه المهمة نيابة عنه وذلك لتفادي تعارض المصالح، إلا أن

هذا الإجراء لا يكون مطلوباً أبداً.

0 يتم كتابة هذه الإجراءات في "الاتفاقية الأخلاقية".

5. إرسال تقرير الإفصاح عن الذمة المالية والاتفاقية الأخلاقية إلى مجلس الشيوخ

- 0 يبين التاريخ أنه من النادر أن يقوم رئيس الجمهورية بترشيح شخص قبل أن يكون مدير مكتب الأخلاقيات الحكومية مقتنعاً بأن الشخص المرشح قد أفصح عن المصالح المالية وغيرها من المصالح على النحو الذي يتطلبه القانون وأنه قد وافق على اتخاذ الخطوات المحددة، حسبما يكون ضرورياً.
- 0 يقوم مكتب الأخلاقيات الحكومية في غضون خمسة أيام من ترشيح رئيس الجمهورية لشخص ما بتسليم لجنة مجلس الشيوخ التي تنتظر في ترشيح هذا الشخص تقريراً معتمداً للإفصاح عن الذمة المالية والاتفاقية الأخلاقية التي تحمل توقيع المرشح. ويصبح التقرير والاتفاقية متاحين لعامة الناس بعد ذلك.

6. متابعة الامتثال للاتفاقية الأخلاقية

- 0 بعد تعيين الشخص الذي كان مرشحاً، يقوم مكتب الأخلاقيات الحكومية مع الوكالة التي يعمل فيها حالياً الشخص المذكور بمتابعة هذه الاتفاقية لضمان قيامه باتخاذ الخطوات التي تم الاتفاق عليها، وعادة ما يقتضي الأمر استكمال تلك الخطوات خلال 90 يوماً من تاريخ التعيين.

7. مستويان من المراجعة للتقارير السنوية وتقرير نهاية الخدمة

- 0 يكون مطلوباً من جميع الأشخاص الذين مروا بهذه الإجراءات والذين تم تعيينهم الاستمرار في تقديم التقارير سنوياً وعند نهاية الخدمة، وتتولى الوكالة التي يعمل بها الشخص مراجعة هذه التقارير أولاً، ثم يقوم مكتب الأخلاقيات الحكومية بمراجعتها مرة أخرى.

قيمة هذه الإجراءات بالنسبة لبرنامج الأخلاقيات

- تضمن هذه الإجراءات أن المسؤولين الذين سيتقلدون في المستقبل أرفع المناصب في السلطة التنفيذية لديهم فهم شخصي ومباشر للكيفية التي تؤثر بها متطلبات منع التعارض في المصالح عليهم.

- تُستخدم هذه الإجراءات أيضاً كوسيلة لتعريف الشخص [الذي قد يتم تعيينه] بالمسؤول عن الأخلاقيات بالوكالة على نحو شخصي وإيجابي، وتعريفه أيضاً بوجود برنامج للأخلاقيات في الإدارة أو الوكالة التي قد يعمل بها الشخص.
- يكتسب برنامج الأخلاقيات من خلال تلك الإجراءات دعماً مستمراً من قيادات الإدارة أو الوكالة.
- يوفر الإعلان العام عن تقارير الإفصاح عن الذمة المالية والاتفاقيات الأخلاقية فهماً واضحاً لعامة الناس عن نوعية التعارض في المصالح الذي قد يكون موجوداً بالنسبة لكل شخص ويؤكد مجدداً على أنه ستتم معالجة أي تعارض في المصالح.